

الفصل الأول: الجمعية "المهارة الرياضية" هي هيكل رياضي خاص منخرط بالجامعة الوطنية للجامعة التونسية للتايكوندو وهي تخضع في أهدافها وتكوينها وتسويتها لأحكام التشريع الجاري به العمل المنظم للجمعيات وللقانون الأساسي عدد 11 لسنة 1995 المؤرخ في 6 فيفري 1995 المتعلق بالهيئات الرياضية وجميع النصوص التي نصت أو تتمت و خاصة المرسوم عدد 66 لسنة 2011 المؤرخ في 14 جويلية 2011 وللقانون عدد 104 لسنة 1994 المؤرخ في 3 أوت 1994 المتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية والأنشطة الرياضية وأحكام كل من النظام الأساسي والنظام الداخلي للجامعة.

الفصل 2: تهدف الجمعية إلى تكوين وتأطير الشباب وتشجيعه وتنمية قدراته البدنية والفنية والرقي به إلى أرفع المستويات الرياضية والأخلاقية. كما تلتزم بالمشاركة في مختلف المنافسات الرياضية الخاضعة لإشراف الجامعات الرياضية المنخرطة بها.

الفصل 3: تخضع الجمعية الرياضية في تكوينها ونشاطها إلى كافة الأحكام المحددة بالتشريع الجاري به العمل المتعلق بالجمعيات.

الفصل 4: تنشط الجمعية في فضاء رياضي مطابق للمقاييس الفنية أو الدولية المنصوص عليها بالترتيب المعتمدة من قبل الهيئات الرياضية الدولية والوطنية. ويستحب لشروط الصحة والسلامة وتعمل على توفير المرافق والتجهيزات الضرورية المزمع وضعها على ذمة الشباب لممارسة النشاط الرياضي.

الفصل 5: مقر الجمعية بـ: حي بورقيبة 2 تاجروين معتمديتها ولاية الكاف ويمكن بمجرد قرار صادر عن الهيئة المديرة نقلة المقر إلى أي عنوان آخر، على أن يتم إعلام السلطة المحلية بهذا التغيير.

الفصل 6: مدة الجمعية غير محددة.

العنوان الثاني: العضوية

الفصل 7: تضم الجمعية أعضاء عاملين وأعضاء شرفيين.

الفصل 8: الأعضاء العاملون هم الأعضاء المنخرطون الذين لهم حق التصويت في جلساتها العامة.

الفصل 9: يمكن أن تSEND صفة عضو شرفي لكل من قدم خدمات أو مساعدات مالية أو معنوية للجمعية. وتخول العضوية الشرفية لصاحبها حضور جلسات الجمعية وله صفة استشارية دون أن يكون له حق التصويت.

الفصل 10: يجب على كل عضو بالجمعية:

1- تسديد معلوم انخراطه السنوي المحدد من قبل الجلسة العامة قبل انطلاق كل موسم رياضي.

2- الخضوع للنظام الأساسي وللترتيبات الداخلية للجمعية

الفصل 11: يتمتع عضو الجمعية بالحقوق التالية:

1- المشاركة في أعمال الجلسة العامة والإطلاع على جدول الأعمال والاستدعاء للجلسة العامة في الآجال وممارسة حق التصويت.

2- تقديم الاقتراحات المتعلقة بالنقاط موضوع جدول أعمال الجلسة العامة.

3- ممارسة بقية الحقوق المترتبة عن النظام الأساسي أو النظام الداخلي للجمعية.

العنوان الثالث: هيأكل الجمعية

الفصل 12: تضم الجمعية هيأكل التالية:

- الجلسة العامة.

- الهيئة المديرة.

- اللجان.

الباب الأول: الجلسة العامة

الفصل 13: تعقد الجمعية جلسات عامة وعادية وجلسات عامة وخارجية للعادة وجلسات عامة انتخابية استثنائية.

الفصل 14: تضم الجلسة العامة الأعضاء المنخرطين بالجمعية ويضبط النظام العام الداخلي للجمعية طريقة وإجراءات الانخراط بالجمعية.

يدعى الأعضاء الشرفيون لأشغال الجلسة العامة بصفة ملاحظين وليس لهم حق التصويت.

الفصل 15: تلتئم الجلسة العامة العادية بدعوة من رئيس الجمعية توجه إلى الأعضاء المنخرطين قبل ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ انعقادها وتنشر بواسطة الصحفة وبقية الوسائل، وتتضمن الدعوة وجوباً جدول الأعمال. الفصل 16: تتولى الجلسة العامة العادية تحديد السياسة العامة للجمعية وتوجيهها ومراقبتها، كما تتولى المصادقة على مشاريع النظام الداخلي للجمعية وتراتيبيها العامة، وتنقسم إلى جلسة عامة انتخابية وجلسة عامة تقييمية.

الفصل 17: تعقد وجوباً الجلسة العامة الانتخابية مرة كل خمسة (5) سنوات.

الفصل 18: تقوم الجلسة العامة الانتخابية:

1- بتعيين مشرفين على عملية الاقتراع وفرز الأصوات.

2- بانتخاب أعضاء الهيئة المديرة.

3- بالاطلاع على التقرير الأبي المعروض من قبل الهيئة المديرة والمصادقة عليه.

4- بالاطلاع على التقرير المالي المعروض من قبل الهيئة المديرة وعلى تقرير مراقب الحسابات بشأنه والمصادقة عليه.

5- بمناقشة المسائل المدرجة بجدول الأعمال.

6- بتعيين مراقب للحسابات للمدة التالية القادمة، ويكون وجوباً من بين المراقبين المسجلين بجامعة الخبراء المحاسبين التونسيين.

7- يضبط معلوم الانخراط السنوي.

8- بمراجعة النظام الداخلي للجمعية أو تقييمه مع التقيد باحترام أحكام النظام الأساسي للجمعية.

9/ بالترخيص في شراء العقارات أو بالتفويت فيها عند الاقتضاء.

الفصل 19: لا تكون أشغال الجلسة العامة العادية قانونية إلا بحضور أكثر من نصف الأعضاء المنخرطين على الأقل.

وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد جلسة عامة ثانية في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما من تاريخ عقد الجلسة العامة الأولى بدعوة من رئيس الجمعية، وتكون مداولاتها شرعية مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

الفصل 20: تعقد الجمعية وジョبا جلسة عامة تقييمية مرة كل سنة عدا السنة التي تعقد فيها الجلسة العامة الانتخابية.

الفصل 21: تتخذ القرارات في الجلسة العامة العادية برفع الأيدي وبأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي صورة التساوي يرجح صوت الرئيس، إلا أن انتخاب أعضاء الهيئة المديرة يتم وجوبا بالاقتراع السري من قبل الأعضاء المنخرطين.

الفصل 22: يمكن أن تعقد جلسة عامة خارقة للعادة في أي وقت بطلب من الهيئة المديرة أو بطلب كتابي موجه إلى الهيئة المديرة من قبل ثلثي (2/3) الأعضاء المنخرطين بغرض المداولنة في المسائل التالية:

- 1- اتخاذ تدابير على غاية من الأهمية لمصلحة الجمعية.
- 2- مراجعة النظام الأساسي للجمعية.
- 3- حل الجمعية.

وتتعقد الجلسة العامة الخارقة للعادة بدعوى من رئيس الجمعية توجه إلى الأعضاء المنخرطين قبل خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ انعقادها وتنشر بواسطة الصحفة وتتضمن الدعوة وجوبا جدول الأعمال.

الفصل 23: لا تكون أشغال الجلسة العامة الخارقة للعادة قانونية إلا بحضور ثلثي (2/3) الأعضاء المنخرطين على الأقل، وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني يقوم رئيس الجمعية بالدعوة لجلسة عامة ثانية في أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما، وتكون مداولاتها شرعية مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين. وفي كل الحالات لا تتخذ القرارات إلا بأغلبية ثلثي (2/3) أصوات الأعضاء الحاضرين.

الباب الثاني: الهيئة المديرة

الفصل 24: تسير الجمعية هيئة مديرة منتخبة مكونة من رئيس ونائب، رئيس وأعضاء وذلك لمدة خمس سنوات.

وتنتخب الجلسة العامة الهيئة المديرة عن طريق الاقتراع. وتقرر طريقة الاقتراع المتبعة ويتم الإعلام بها عبر بلاغ صادر بالصحف اليومية قبل شهر على الأقل من إنعقاد الجلسة العامة الانتخابية.

الفصل 25: يشترط في عضوية الهيئة المديرة:

- 1- أن يكون تونسي الجنسية.
- 2- أن يكون نقي السوابق العدلية ومتمنعا بحقوقه المدنية.
- 3- أن يبلغ سنه 23 عاما على الأقل و 50 سنة على أقصى تقدير في تاريخ ايداع الترشح.
- 4- أن يكون قد أتم التعليم العالي.

5- أن لا يكون قد تعرض لعقوبة تتعلق بالأخلاق الرياضية أو بالايقاف عن النشاط الرياضي بقرار معلم طبقا للقوانين المنظمة للنشاط الرياضي بتونس.

6- أن يكون له درجة فنية في رياضة التايكوندو (حزام أسود) دولي.

الفصل 26: تتركب الهيئة المديرة من 6 أعضاء.

وتوزع مسؤوليات الهيئة المديرة على النحو التالي:

* رئيس.

* نائب رئيس.

* كاتب عام.

* أمين مال.

* عضو مكلف بالمتابعة.

* عضو مكلف بالاعلام.

الفصل 27: تكون كل خدمات أعضاء الهيئة المديرة مجانية.

الفصل 28: تجتمع الهيئة المديرة بصفة دورية وبدعوة من رئيسها من كل 3 أشهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة لعقد اجتماعات من شأنها ضمان حسن سير الجمعية.

ولا ينعقد الاجتماع صحيحا إلا بحضور نصف أعضائها على الأقل وتنفذ الهيئة قراراتها بعد المداولة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

وإذا إستحال على الرئيس الحضور يجوز للهيئة المديرة أن تجتمع برئاسة نائب الرئيس، وتدرج كل قرارات الهيئة المديرة بدقير مرقم خاص بجلساتها ويوقع من قبل الرئيس أو نائب الرئيس.

الفصل 29: للهيئة المديرة الصالحيات التامة للقيام بجميع العمليات الالزمة لتحقيق أهداف الجمعية باستثناء القرارات التي هي من مشمولات الجلسة العامة.

كما تقم:

- باعداد النظام الداخلي للجمعية الذي يتم أحكام هذا النظام الأساسي وتقع المصادقة عليه من قبل الجلسة العامة.

- بالنظر في قبول الأعضاء ورفتهم مع مراعاة أحكام الفصل السابع من هذا النظام الأساسي.

- بإسناد العضوية الشرفية.

- بالإذن بكراء المحلات وكراء الأثاث اللازم لنشاط الجمعية وكذلك شراء المعدات والمنقولات، وبيعها والقيام بغير ذلك من العمليات التي تساعد على تتميم موارد الجمعية.

- بانتداب الأعوان وضبط أجورهم طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

- بتوفير الموارد المالية الالزمة لتأمين نشاط الجمعية.

- بالتعاقد مع الاطار الفني المختص للإشراف على الجوانب الفنية.

- بضمان حقوق الرياضيين المنخرطين بالجمعية.

- بتأمين الرياضيين والأفراد المستفيدين ضد كافة الحوادث والأخطار التي تنشأ عن ممارسة الرياضة.

الفصل 30: يمثل الرئيس الجمعية في جميع الحالات وخاصة لدى المحاكم كما يشرف على تسيير أعمال الهيئة المديرة ويسهر على تنفيذ قراراتها.

وينوب الرئيس مساعد أو أكثر طبقاً لتفويض مسبق منه.

الفصل 31: يتولى أمين المال التصرف في أموال الجمعية المرخص فيها قبضاً وصرفًا من قبل الهيئة المديرة ويسهر على استخلاص الاشتراكات بصفة منتظمة ويمسك دفتر حسابات مرقماً ممضي عليه على أن يحتفظ بجميع مؤيدات المصاري夫 للاستظهار بها عند الاقضاء. ويتولى وجوباً مع رئيس الجمعية الامضاء على كل الوثائق والوصولات المتعلقة بالعمليات المالية قبضاً وصرفًا.

الفصل 32: يسهر الكاتب العام للجمعية على ضبط مواعيد اجتماعات الهيئة المديرة واعلام الأعضاء بذلك، ويقوم بإعداد محاضر جلسات الهيئة المديرة وإعلام الأعضاء بأبرز القرارات التي تم اتخاذها ومتابعة تنفيذها وتحرير المراسلات ومسك دفتر الجلسات والإشراف على التسيير الإداري للجمعية.

الباب الثالث: اللجان

الفصل 33: تحدث لجان مختصة داخل الجمعية تتولى مساعدة الهيئة المديرة في تسيير أعمال الجمعية ويرأسها أعضاء من الهيئة المديرة أو من خارجها، ويعين أعضاؤها من قبل الهيئة المديرة. يضبط النظم الداخلي للجمعية عدد هذه اللجان وتركيبتها ومهامها.

الباب الرابع في نظام الاقتراع

الفصل 34: تضبط الجمعية بنظمها الأساسي نظام الاقتراع الخاص بانتخاب الهيئة المديرة.
في نظام الاقتراع على الأفراد

الفصل 35: يختار كل مرشح ملحاً لمخابرته، ينص عليه عند تقديم ملف ترشحه، ويتضمن كل ملف الوثائق التالية:

1- مطلب في الترشح باسم رئيس الجمعية.

2- بطاقة عدد 03

3- سيرة ذاتية لرئيس الجمعية كما بما ينص عليه الفصل 25.

ويقع ايداع مطلب الترشح وジョباً بكتابة الجمعية، مقابل كشف في الوثائق مضى ومحظوظ من الجامعة وينص على عدد التضمين وتاريخ الاريداع بمكتب الضبط بالجمعية.

الفصل 36: يغلق باب الترشحات وайдاعها بكتابة الجمعية 20 يوماً قبل موعد الجلسة العامة دون احتساب يوم انعقاد تلك الجلسة.

ويجب أن يتضمن الاعلام بتاريخ الجلسة العامة الانتخابية والدعوة لحضورها المعلن عنه بوسائل الاعلام، تاريخ غلق باب الترشحات.

الفصل 37: يمكن لكل مرشح تم ايداع ملفه بكتابه الجمعية أن يضيف أية وثيقة يراها ضرورية بالملف وذلك قبل غلق باب الترشحات، ومقابل كشف جديد للوثائق مضى ومحظوظ من الجمعية في نظام الاقتراع على القوائم

الفصل 38: يتعين على كل قائمة مرشحة أن تكون ملوفة من 6 أشخاص، مع ضرورة بيان رئيس القائمة. ولا يجوز للشخص الواحد أن يترشح في أكثر من قائمة واحدة.

الفصل 39: تختار كل قائمة عنوانا واحدا ليكون ملها لمخابرتها، تنص عليه عند تقديم ملفات الترشح، وتكون كل قائمة مرفقة بملفات شخصية عن كل عضو مرشح ضمنها، ويتضمن كل ملف الوثائق التالية:

- 1- مطلب في الترشح.
- 2- بطاقة عدد 3
- 3- سيرة ذاتية

ويقع ايداع القائمة المرفقة بملفات جميع أعضائها وجوها بكتابه الجمعية خلال التاريخ والتوقيت المحددين بإعلانات الترشح، مقابل كشف في الوثائق مضى ومحظوظ من الجمعية.

الفصل 40: يغلق باب الترشحات وایداع القائمات بكتابه الجمعية 20 يوما قبل موعد الجلسة العامة دون احتساب يوم انعقاد تلك الجلسة.

وجب أن يتضمن الاعلام بتاريخ الجلسة العامة الانتخابية والدعوة لحضورها المعلن عنه بوسائل الاعلام، تاريخ غلق باب الترشحات وتقديم القوائم.

الفصل 41: يمكن لكل عضو بالقائمة التي تم ايداع ملفها بكتابه الجمعية أن يضيف أية وثيقة يراها ضرورية بالملف وذلك قبل غلق باب الترشحات، ومقابل كشف جديد للوثائق مضى ومحظوظ من الجمعية.

ولا يجوز لكل من انسحب من قائمة بعد ايداع ملفها بكتابه الجمعية، أن يعيد الترشح ضمن قائمة أخرى منافسة ولو كانت أجال ولو كانت أجال تقديم الترشحات ما زالت مفتوحة.

لا يجوز إدخال أي تغييرات على تركيبة القائمة أو إضافة أية وثائق أو بيانات بعد غلق باب الترشحات بإنقضاء أجل ايداع القائمة بكتابه الجمعية.

الفصل 42: كل قائمة يثبت أن أحد أعضائها لا تتوفر فيه الشروط القانونية للترشح يقع التصريح برفضها.

الباب الرابع: في تنظيم الجلسة العامة الانتخابية وتسهيل أعمالها.

الفصل 43: تتولى كل جمعية رياضية قبل فتح باب الترشحات تكوين لجنة تضم عدد من أعضائها وشخصيات رياضية ومستقلة تعهد إليها مهمة:

- الاعداد لعقد الجلسة العامة الانتخابية وتسبيير أعمالها.
- قبول الترشحات لعضوية الهيئة المديرة وضبط قائمة المترشحين الذين تتوفر فيهم الشروط المحددة بالنظام الأساسي.
- الاشراف على عملية الاقتراع.
- فرز الأصوات والتصريح بالنتائج.
- ويشترط في عضو اللجنة ما يلي:
- أن يكون منخرضا بالجمعية.
- أن لا يكون من بين أعضاء الهيئة المديرة المتخلية.
- أن لا يكون من بين المترشحين لعضوية الهيئة المديرة الجديدة.

الباب الخامس: الاجراءات الخاصة بقبول الاستقالة

أو فقدان العضوية بالهيئة المديرة

الفصل 44: تتم الاستقالة المقدمة من عضو الهيئة المديرة بأي وسيلة تترك أثرا كتابيا موجها إلى رئيس الجمعية، ويعتبر العضو مستقلا من تاريخ بلوغ الرسالة.

الفصل 45: لا يمكن رفعت عضو من قبل الهيئة المديرة إلا بعد استدعائه واعطائه أجلا للدلاء ببياناته، وفي حال امتناع العضو عن تقديم التوضيحات الازمة في الغرض تحفظ الهيئة المديرة في اتخاذ قرار الرفت.

من أسباب رفعت أحد أعضاء الهيئة المديرة:

- اقترافه غلطة فادحة.

- عدم دفعه للاشتراك السنوي.

- فقدانه لحقوقه المدنية.

الفصل 46: لا يترتب عن وفاة أو استقالة أو رفعت أحد أعضاء الجمعية مهما كانت صفتها توقف نشاط الجمعية.

الفصل 47: في صورة حدوث شغور في منصب رئيس الجمعية يتولى مهام رئاستها نائب الرئيس، وفي حالة التعذر يتم انتخاب رئيس للجمعية من بين أعضاء الهيئة المديرة.

الفصل 48: يجب الدعوة لجلسة عامة انتخابية استثنائية في أي وقت من السنة في صورة حدوث شغور في تركيبة الهيئة المديرة يفوق تلث أعضائها.

وتعهد مهمة الدعوة إلى عقد جلسة انتخابية إلى الكاتب العام للجمعية في حالة شغور منصبي رئيس الجمعية ونائبه.

وستكمل الهيئة المديرة الجديدة ما تبقى من فترة نيابية للهيئة المنحلة إلى حين تاريخ انعقاد الجلسة العامة الانتخابية القادمة.

العنوان الخامس: النظام المالي والمحاسبي

الفصل 49: تكون موارد الجمعية من:

أ- مداخيلها الذاتية المتأنية من نشاطاتها المرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بموضوعها.

ب- معاليم الانخراط للاعضاء العاملين والأعضاء الشرفيين.

ت -- التبرعات الممنوحة من قبل الأفراد والمؤسسات إلى الجمعية.

ث - المنح والمساعدات المالية والعينية المتأتية من السلطة العمومية.

الفصل 50: تولى الجمعية الرياضية مسؤوليتها طبقاً لأحكام الفصل 7 مكرر من القانون الأساسي عدد 78 لسنة 2004 المؤرخ في 6 ديسمبر 2004 المتعلق بإتمام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1995 المؤرخ في 6 فيفري 1995 المتعلق بالهيأكل الرياضية ولمعايير المحاسبة الخاص بالهيأكل الرياضية (عدد 40) المصادق عليه بقرار وزير المالية المؤرخ في 21 أوت 2007.

الفصل 51: يجنب على الجمعية الرياضية تفويت الالتزامات المحمولة عليها بمقتضى التشريع الجاري به العمل ومن أهمها خلاص مساقات وأنظمة الضمان الاجتماعي المنصوص عليها بالقانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي كما تم تبنيه واتمامه بالنصوص اللاحقة.

الفصل 52: يجب على الجمعية أن تلتزم بصرف مواردها على أنشطتها الرياضية وأن تخصص وجوباً عشرين بالمائة على الأقل من مداخيلها المتأتية من الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية لتكوين الرياضيين الشبان التابعين لها في أصناف المدارس وصغار الأداني والأداني والأصغر.

العنوان السادس: حل الجمعية وتصفية مكاسبها

الفصل 53: يقع التصريح بحل الجمعية بصفة تلقائية في إطار جلسة عامة خارقة للعادة.

الفصل 54: في صورة حل الجمعية تقرر الجلسة العامة المنعقدة لهذا الغرض مآل مكاسب الجمعية طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

العنوان: السابع: أحكام مختلفة

الفصل 55: لا يعد مسؤولاً وأعضاء وأراء الجمعية والمنخرطون فيها مسؤولون شخصياً عن الالتزامات القانونية للجمعية، ولا يحق لدائني الجمعية مطالبتهم بسداد الديون من أموالهم الخاصة.

الفصل 56: يجب على الجمعية اللجوء إلى الهيئة المختصة بالتحكيم في النزاعات الرياضية، لحل نزاع رياضي تكون طرفاً فيه، وذلك بعد استنفاد وسائل الطعن المخولة لدى الهيأكل الجامعية المختصة ابتدائياً واستئنافياً المنصوص عليها بالنظام الأساسي للجامع(ات) الرياضية المختصة.

الفصل 57: يجب على الجمعية إعلام منظوريها من الرياضيين والمؤطرين بكافة الأحكام التشريعية والترتيبية المتعلقة بمكافحة تعاطي المنشطات.

الباب الثامن: أحكام انتقالية

الفصل 58: تتفيدا لأحكام المرسوم 66 لسنة 2011 المؤرخ في 14 جويلية 2011 يمكن للجمعيات الرياضية وبصفة استثنائية تخفيض آجال عقد الجلسة العامة الخارقة للعادة والجلسة العامة الانتخابية من 10 أيام من تاريخ الإعلان عن ذلك بالصحف وبقية الوسائل.

الفصل 59: تختتم الجلسة العامة الخارقة للعادة المخصصة للمصادقة على هذا النظام الأساسي بتكوين لجنة تضم عددا من أعضائها وشخصيات رياضية ومستقلة تعهد إليها مهمة:

- الاعداد لعد الجلسة العامة الانتخابية في أجل أقصاه 15 سبتمبر 2011 وتسير أعمالها.
- قبول الترشحات لعضوية الهيئة المديرة وضبط قائمة المترشحين الذين تتوفر فيهم الشروط المحددة بالنظام الأساسي.

- الاشراف على عملية الاقتراع.

- فرز الأصوات والتصريح بالنتائج.

ويشترط في عضو اللجنة ما يلي:

- أن يكون منخرطا بالجمعية
- أن لا يكون من بين أعضاء الهيئة المديرة المتخلية.

- أن لا يكون من بين المترشحين لعضوية الهيئة المديرة الجديدة.

الفصل 60: يمكن للجمعيات الرياضية التي قامت بعقد جلسات عامة انتخابية أفضت إلى تجديد تركيبة الهيئة للجمعية المنتخبة بمواصلة تسيير الجمعية إلى غاية نهاية مدتتها النهائية.